

إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي (*)

مراجعة: د. منير كرامه

«إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي» وحدد ستة محاور للبحث هي:

المحور الأول:

المعرفة والعلوم الاجتماعية:

ويتضمن دراستين؛ الأولى: «إشكالية العلوم الاجتماعية» للدكتور توفيق الطويل، ويتطرق فيها الى المقارنة بين العلم الطبيعي وشرائطه، وبين العلم الاجتماعي؛ ويعتبر أن العلم لا يستقيم بدون حتمية.

والظاهرة الطبيعية يتوافر فيها شرطان، الأول: امكانية التثبت من الظاهرة بالعودة الى الواقع، والثاني: اطراد وجودها بغير استثناء؛ فالشرط الأول يتوفر في العلوم الانسانية بعكس الشرط الثاني، ولهذا يعتبر، ان الظاهرة الطبيعية، بعكس الظاهرة الانسانية، هي وحدة متكررة، ودراسة الظاهرة الطبيعية المرتكزة على اسس مناهج

إن التطرق لإشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، في مجمل جوانبها وتشابك عناصرها، يشكل موضوعاً بالغ التعقيد والدقة، ويكتسب أهمية عميقة في المرحلة الراهنة، ويدفع معظم المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، للبحث في إشكالياتها ومدى إمكانيتها وقدرتها على ملامسة جوهر قضايانا وهمومنا المتنوعة، وفي هذا السياق، شهدت المرحلة الأخيرة مساهمات فكرية واعية، تطرقت بمعالجتها وبرؤية علمية ناقدة لمجمل قضايانا النظرية والتطبيقية، لتوضيح معالم هذه الإشكالية وإدراك وتحديد تساؤلاتنا المحورية والفرعية، بغية حل أزمتها بعد تشخيصها، لتحاول ان تساهم بدفع مجتمعاتنا من كينونتها الجامدة والساکنة باتجاه مسار تطورها الطبيعي ومواجهة كافة التحديات المطروحة. وبمناسبة مرور ربع قرن على تأسيس المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر، عقد المركز ندوته السنوية من 26 الى 28 فبراير 1983، تحت عنوان

(*) إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي - الندوة السنوية للمركز القومي للبحوث التي عقدت من 26 الى 28 فبراير 1983 بالقاهرة - مجموعة من المؤلفين - الطبعة الأولى 1984 - دار التنوير - بيروت.

محاولات المشتغلين بالعلوم الاجتماعية من محاكاة علماء العلوم الطبيعية، فرفض المقارنة المتطابقة بينها، ويعتبر أن العلوم الاجتماعية متميزة من حيث المنهج الذي يعتمد عليه الباحث، ويؤكد بأن المنهج التجريبي المتكامل والقائم على التجربة وليس التجريب، أطوع للعلوم الاجتماعية منه للعلوم الطبيعية، ويعلن ان العلوم الاجتماعية هي علوم «تجارب» بينما العلوم الطبيعية هي علوم «تجارب».

الورقة الثانية: «المنهج بين الوحدة والتعدد» رؤية تحليلية للدكتور فؤاد مرسي، حيث يتطرق الى اشكالية المنهج، ويعتبر أن هناك تكاملاً بين «المعرفة» و«تلاقي العلوم» و«وحدة المنهج»، ويؤكد على أن المنهج العلمي واحد. وأن الفلسفة هي هذا المنهج العلمي لكافة العلوم، وهي النظرية الشاملة للمعرفة والموحدة بين القوانين العامة لحركة الطبيعة والمجتمع والفكر، وبالتالي، كما يقول الدكتور مرسي، فهي وجهة النظر الشاملة للكون كواقع قابل للمعرفة، وسبيل معرفته هو الذي يشكل المنهج، هذا السبيل هو الفلسفة ذاتها كمنهج عام لجميع العلوم، ويدعو الى وحدة الكون من الطبيعة والمجتمع والانسان، لأن وجود المجتمع كما يقول، هو جانب من وجود الطبيعة وتاريخ المجتمع هو تاريخ امتلاك الانسان للطبيعة، كما يقول.

الورقة الثالثة: «المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية» للدكتور نجيب اسكندر، ويقدم ملاحظات قيمة على طبيعة واستخدام المنهج العلمي الذي يعتبره الكشف عن الحقائق الموضوعية واستقراء الواقع للتحقق من فروض البحث لتفسير الظاهرة والوصول الى حل علمي، ويرى أن إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، لا تكمن في عدم تطبيق المنهج العلمي في بحث مشاكلنا وهمومنا، فمشكلتنا هي اننا لم نستطع التحديد العلمي لأهدافنا ولسّم اولوياتنا.

الورقة الرابعة: «وحدة المنهج وتعدد المنحى في العلوم

الملاحظة والتجربة تستطيع حصر عللها وأسبابها وتمديد آثارها بالرموز الرياضية وتسمح بالتنبؤ، ولهذا فالعلم الطبيعي لا يعرف المدارس والاتجاهات الحافلة بمنهج بحث متنوعة وبوجهات نظر مختلفة، عكس قوانين العلوم الاجتماعية الموهونة باتجاهات اصحابها والمختلفة بمدارسها حول الموضوع الواحد، وبالتالي فالعلوم الاجتماعية برأيه ليست علوماً.

أما الدراسة الثانية، «المعرفة والعلوم الاجتماعية» للدكتور يحيى هويدي، فيعتبر ان البحث الاجتماعي يشتمل على البحث في الأداة (مجموعة القواعد المعرفية والمنهجية) والبحث بماهية الواقع الاجتماعي (الأنساق الاجتماعية التي تمثل الواقع، وتعبّر عن أهمية دور العقل في البحث)، ويركز على ضرورة شيوع النظرة اللاشخصية في البحث الاجتماعي وذلك بالتمتع بالبحث العلمي وعدم الوقوع بالتعميمات والاحكام العامة.

ويرى الاستاذ محمد هاشم، ان مناقشات هذا المحور صبت في تيارين: الموضوعية، والذاتية. ولم تتعرض لإمكانية «التقاء قطبي الموضوعية والذاتية» عن طريق «منهج» خاص (كالمنهج الفينومينولوجي مثلاً)، كما انها لم تركز على طبيعة المعرفة ذاتها وفعاليتها في بناء وإرساء علم اجتماع عربي يواجه مجمل تحدياتنا ومشكلاتنا الراهنة.

المحور الثاني: «المنهج بين الوحدة والتعدد في العلوم الاجتماعية»:

وقد قدمت أوراقاً أربع تناولت محور «المنهج»، من عدة زوايا متنوعة ومتفقة فيما بينها على أن جوهر العلم هو المنهج.

الورقة الأولى: «إشكالات المنهج في العلوم الاجتماعية» للدكتور حسن الساعاتي، حيث يركز على أهمية المنهج كمسار اساسي في العملية الفكرية العلمية، ويتطرق فيها الى هذا الخلط الذي أدى الى خلق إشكالات منهجي، عبر

الاجتماعية»، للدكتور صلاح قنصوه، حيث يعتبر أن المنهج العلمي هو (جهد إيجابي للفهم وتصحيح الفهم الى ما لا نهاية)، ويرى أن المشكلة الحقيقية هي هذا الاختلاط بين المنهج (المحايد) والمنحى (المتحيز)، وبالتالي علينا تحقيق شرط الموضوعية الذي يتطلب برأيه: التساوق المنهجي (تمييز بين ما هو علمي وغير علمي، وتمييز ما يتعلق بالمنهج وما يتعلق بالمنحى)؛ والتكافؤ القياسي. ويطرح الاستاذ فؤاد سعيد، من خلال المناقشات والأوراق التي تناولت محور المنهج، بعض الملاحظات والاستنتاجات اهمها:

- (1) تناولت المناقشات الظاهرة الطبيعية والعلم الطبيعي والمنهج العلمي، كميّار لبحث وضعية العلوم الاجتماعية.
- (2) بروز اتجاهات في المناقشة: الأول والأبرز يتبنى موقفاً موحداً من أن العلم واحد والمنهج واحد والتوصل الى الموضوعية أمر ممكن أيضاً كانت «الظاهرة»، والثاني موقف نقدي للمسلمات المتعارف عليها.
- (3) رغم اتفاق معظم المشاركين في الندوة على بعض النقاط (اعتماد المنهج العلمي في البحث - الدراسات الاجتماعية هي علوم)، إلا أن التصورات ووجهات النظر المتباينة في بعض المسائل الفلسفية والعلمية أدت إلى عدم الوصول لإحداث «علاقة جدلية للخروج بصياغات اتفافية»، حول بعض القضايا.

المحور الثالث:

الايدولوجيا والعلوم الاجتماعية:

ويضم أربع مناقشات هي:

- 1 - «التكامل المعرفي ومفهوم الانسان حول إشكالية العلوم الاجتماعية الانسانية»: للدكتور يحيى الرخاوي، حيث تناول في مناقشته محدودية المنهج وترامي

موضوعه، ومخاطر التخصص، واسهامات البيولوجيا، ومفهوم الانسان، والتحيز الايدولوجي، مشيراً الى واقعا الخاص (التخلف، اللغة العربية، الدين)، وقد تفرّد الدكتور الرخاوي، بتطرقة الى مفهوم جديد للإنسان، مرتبط بفهم جديد للعقل الانساني، ويرى انه بدون تحديد هذا المفهوم، فالعلم لا يمكن أن يحقق شيئاً، فالحاجة الى تحديد ماهية «ما هو» الانسان، تدفعنا الى أن نحدد الرؤية التي على اساسها يمكن تقويم علومنا الاجتماعية، ويخلص في مناقشته الى الاستنتاجات التالية:

- أ - إن البحث في العلوم الاجتماعية دون التدقيق والتحديد بمفهوم الانسان (نابع من واقع خدسنا الايماني، وإسهامنا الإبداعي، وفترة جهلنا، ومرتبطة بالأصل البيولوجي للتاريخ البشري) هو أمر يقودنا الى الاستغراق الهروني في الجزئيات كما يقول او في التقليد.
- ب - ضرورة النهل من كافة مصادر المعرفة بمسؤولية اخلاقية علمية ومستقلة.
- ج - تحديد مفهوم شامل للإنسان.
- د - القضية برأيه، قضية درجة التطور الحضاري، والأمل في إرساء تنمية شاملة قادرة على توليد وتفجير المكنات والطاقات.
- هـ - الأمل في «ثورة تربوية» و«ريادة علمية»، دون احتكار تخصصي، وهذا يستحيل فصله عن الموقف السياسي، حسب رأيه.

II - «إشكالية العلاقة بين الايدولوجيا والعلوم

الاجتماعية»، للدكتور علي مختار، حيث يعرض لتعبير الايدولوجيا منذ استحداثها على يد «دي تراسي» ويتناول المفهومات المتعددة لهذا التعبير، عند كارل ماركس ولينين ولوكاش وغرامشي وألتوسير ومانهام. ويؤكد بأنه لا يوجد معنى لهذا التعبير متفق عليه، ويشير إلى أن القضية المهمة، هي قضية الاسناد، ويوضح بأن الاختلاف بين العلوم الطبيعية والاجتماعية هو اختلاف في الدرجة، ويؤكد بأن التحيز وارد في العلم ولهذا يطرح ضرورة دحض مقولة

تقدیس العلوم الطبيعية باعتبارها المقياس والنموذج كما يقول .

III - « الصراع الإيديولوجي وإشكالية العلوم الاجتماعية »، للدكتور عبدالباسط المعطي، يطرح فيها مسلمتين: الأولى، علاقة العلوم الاجتماعية بالايديولوجيا هي علاقة جدلية مستمرة، والثانية، المطالبة بتحرير العلوم الاجتماعية من الانحياز الإيديولوجي هو المطالبة بتخلي هذه العلوم عن فاعليتها الإنسانية، ويحدد بأن إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي هي إشكالية مركبة (مرتبطة بإشكالياتها في الغرب، وبخصوصيتها) ومتعددة الأوجه (الموضوع، الفاعلية، التوظيف المجتمعي).

IV - « العلوم الاجتماعية بين الإيديولوجيا والواقع »، للأستاذ علي فهمي، حيث يطرح عدة تساؤلات قيمة لفتح باب الاجتهاد، كما يقول، ليكون لنا علوم اجتماعية قومية تخفف من ظاهرة التغريب والتبعية. ويرى الأستاذ فؤاد سعيد، في مناقشة هذا المحور، بأن الالتزام، الذي ظهر من قبل معظم المناقشين في الندوة، بضرورة اعتماد المنهج العلمي كمنسلة أساسية برزت في المناقشات التي دارت حول محور « المنهج »، إلا أن هذا لم يحدث في محور « الإيديولوجيا »، ولم يلق هذا التعبير معنى متفقاً عليه من قبل الاتجاهات الفكرية المشاركة في الندوة.

المحور الرابع:

« العلم الاجتماعي بين الاستغلال والتبعية »:

حيث نوقشت فيه ثلاث أوراق:

الأولى: « علم الاجتماع في المجتمعات النامية بين التبعية والاستقلال »، للدكتور سيد عويس، حيث يعلن أن علم الاجتماع هو هو في كل المجتمعات، ولكن دوره يختلف في المجتمعات البشرية وفق اختلاف مصالحتها وإيديولوجياتها وفلسفاتها السائدة. لذلك يبين أن علم الاجتماع في البلاد المتقدمة هو نفسه علم الاجتماع في البلاد

النامية، والمشكلة الحقيقية، برأيه، تكمن ليس في التبعية، بل في وجود أو عدم وجود المناخ الثقافي الاجتماعي، بحيث يجب ألا يكون من سلطان إلا سلطان العقل كما يقول.

الثانية: « بعض مظاهر التبعية الفكرية في الدراسات الاجتماعية في العالم الثالث »، للدكتور جلال أمين، حيث يعتقد أن حتمية التبعية « الفكرية » للمجتمعات النامية، هي محصلة ونتاج لهذا المناخ العام المتم بالتبعية على كافة الصعد والمستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويشير إلى بعض مظاهر التبعية وصورها البارزة والمتمثلة، باتجاه الدراسات الاجتماعية للاهتمام بقضايا نظرية وتطبيقية لا تلامس جوهر قضاياها ومشكلاتنا حيث تتجه نحو النقل المباشر لنظريات ومقولات غربية عامة دون إعمال العقل والرؤية النقدية في مدى ملاءمتها لواقعنا الاجتماعي. بالإضافة إلى هذا، يشير إلى ظاهرة التبعية في لغة التعبير التي يعتبرها وثيقة الصلة بالتبعية في مضمون الفكر ذاته، وتبرز ظاهرة التبعية، كما يقول، في ميل كتابنا وباحثينا إلى نقل وقبول المقولات الاجتماعية الغربية دون الانتباه إلى ما تركز عليه هذه المقولات من مسلمات تشكلت في ظروف تاريخية وحضارية مختلفة عن ظروفنا وأوضاعنا، ويرى أن الخطر في استيراد هذه القيم والميتافيزيقيا الغربية باسم العلم، كما يقول، ويؤكد أن أزمة العلوم الاجتماعية هي أزمة عامة، تأخذ في بلادنا أبعاداً أكثر خطورة بسبب التبعية ذاتها، مشيراً إلى عجز هذه العلوم في المجتمعات الغربية عن تقديم حلول لمشكلاتها المتنوعة (مخدرات - عنف - بطالة)، ويرى أن علاج الأزمة يبدأ بتحرير الإرادة السياسية والسياسة الاقتصادية.

الثالثة: « النظريات الاجتماعية الغربية ... قاصرة ومعادية »، للأستاذ عادل حسين، حيث يستعرض خطورة « التبعية » في مجال العلوم الاجتماعية للفكر الغربي، ويدعو إلى ضرورة الاستقلال النظري، ويعتبر أن العلوم الاجتماعية الغربية ليست « علمية » وتعالج تساؤلات مختلفة عن

قضاياها، بل أكثر من ذلك، فهي تعادينا، ومن هنا يكمن الخطر في استخدامها، كما يقول، ولكنه لا يرفض بعض إنجازاتها وإمكانية الاستعانة بها لإرساء وتثبيت بناء نظري مستقل يخلصنا، يرتكز على:

1 - القبول بحقيقة المفهوم المحوري (الإيمان بالله الواحد الخالق) في إيديولوجية الحضارة الإسلامية السائدة، وبأهمية هذه الإيديولوجية في الممارسة النظرية لإنشاء مدارس إجتماعية مستقلة.

2 - فرز محتويات ومضامين المكونات النظرية الغربية، واستخدام بعضها بعد تطويعها وتطويع شروط عملها مع ما يتوافق ويتلائم مع ظروفنا ومفاهيم هذه الإيديولوجية.

3 - يطرح مثلاً لهذه الممارسة النظرية المستقلة - تجربة ماوتسي تونغ.

4 - ضرورة استيعاب كافة ظروفنا الموضوعية الحالية، للبحث في مناهج التجدد الذاتي.

ويرى الأستاذ عبدالفتاح عبدالنبي، أن محور موضوع التبعية، قد حظي بأهمية خاصة خلال مناقشته ومناقشة بقية المحاور، وخرج بمجموعة ملاحظات منها:

أ - اتفاق بين المتناقشين، على أن هناك قدراً من التبعية الفكرية تعاني منها العلوم الاجتماعية في بلادنا. وعلى علماء الاجتماع التخلص منها واعتماد الرؤية النقدية للمقولات والنظريات الغربية.

ب - إجماع على تعريف المقصود بـ «التبعية» التي يتوجب رفضها، وهي «التقليد غير النافع».

ج - إن الاتجاه المقاوم للتبعية والداعي لحماية التراث، هذا الاتجاه لم ير مانعاً، رغم انتقاده للنظريات الغربية، من الاستعانة ببعض إسهاماتها، رغم أنه لم يحدد الكيفية التي تمكنا من إحياء التراث.

المحور الخامس:

« الديمقراطية والعلوم الاجتماعية »:

لقد برزت الديمقراطية في هذه الندوة كأحد القضايا الجوهرية التي نالت اهتماماً متزايداً من كافة المشاركين في الندوة رغم تنوع اتجاهاتهم وانتماءاتهم الفكرية، واتفقوا على أن ثمة علاقة عميقة ووثيقة بين إشكالية العلوم الاجتماعية وأزمة الديمقراطية في مجتمعاتنا. وقدمت أربع أوراق للمناقشة في هذا المحور.

الورقة الأولى: « أزمة الديمقراطية وإشكالية العلوم الاجتماعية » للدكتور إبراهيم صقر، حيث أشار إلى « الطقس العام » كأحد العوامل المؤثرة في دراسة العلم، والتناول العلمي للقضايا الاجتماعية، ويرى الانطلاق بجرية هي ضرورة ماسة (للملاحظة والتساؤل والتفكير والتحرك والتحليل والتنبؤ واقتراح الحلول) هذه الحركة تحتاج بالضرورة إلى تهيئات مادية وبشرية يتحملها المجتمع بكافة مؤسساته. ويرى أن الواقع يحتاج إلى هذه الحركة لحل تناقضاته، ولهذا، فلا غرابة من أن يعتبر البعض أن حل إشكالية العلوم الاجتماعية مرهون بحل إشكالية المجتمع العربي ذاته، عن طريق تغيير ثوري اشتراكي، يحور المجتمع من تناقضاته ويفجر الطاقات الكامنة فيه.

الورقة الثانية: « الديمقراطية والعلوم الاجتماعية - دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام »، للأستاذ السيد يسين، الذي يبين ويركز على عمق العلاقة بين الديمقراطية والعلوم الاجتماعية منذ نشأتها. ومدى تأثير الديمقراطية في تطور الممارسة النظرية والتطبيقية لهذه العلوم في ظل النظم السياسية المختلفة، ويشير إلى غمطين من العلم الاجتماعي: البرجوازي والماركسي، ثم يتطرق إلى دراسة الديمقراطية والعلوم الاجتماعية في إطار مقارن: الشمولية والليبرالية والتسلطية، ودراسة الديمقراطية في كل نمطٍ منها، فيأخذ الولايات المتحدة الأميركية كمثال على النموذج

بقرار - لأنها نشاط اجتماعي.

ج - أزمة الديمقراطية وإشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، هي انعكاس لأزمة هذا المجتمع نفسه ولتناقضاته، إلى جانب افتقاره لإيديولوجية قومية واضحة معبرة عن أهداف أفراده.

الورقة الرابعة: «تصوّر السلطة وأثره في تطوّر العلوم الاجتماعية في مصر»، للدكتور أحمد يوسف أحمد، حيث يرى أن تصوّر السلطة السياسية المصرية الإيجابي من العلم ودوره اقتصر على مستوى العلم الطبيعي وليس العلم الاجتماعي.

وقد أشار الأستاذ عبدالفتاح عبدالنبي، إلى بعض الملاحظات والاستنتاجات الأساسية التي برزت في مناقشة هذا المحور، ويرى:

أ - بروز اتفاق عام بين المشاركين على أهمية الديمقراطية والطقس العام والحرية والتعبير، لدفع العلوم الاجتماعية باتجاه المساهمة في تطوير المجتمع.

ب - الاتفاق على أن غياب الديمقراطية يترك بصماته السلبية على النشاط العلمي.

ج - تخلف العلوم الاجتماعية في وطننا، لا يعود فقط إلى غياب الديمقراطية، بل أيضاً إلى هذه الأمراض المتصقة بهذه العلوم والتي تساهم في حدة غربتها وانعزالها عن الواقع.

المحور السادس:

«التراث والعلوم الاجتماعية»:

حيث قدمت في هذا المحور الأخير من الندوة ثلاث ورقات:

الأولى: «إشكالية التراث والعلوم الاجتماعية»، للدكتور محمد أحمد خلف الله، حيث ينفي وجود هذا التعارض وهذه الإشكالية بين التراث والعلوم الاجتماعية،

الليبرالي، ويلاحظ بُعد المسافة بين النموذج النظري والتطبيقي، بينما يأخذ الاتحاد السوفياتي كمثال على النموذج الشمولي، ليلاحظ الدعوة الكلية المرتكزة إلى إيديولوجية رسمية تغطي كل جوانب الحياة، وأخيراً يأخذ مصر كمثال على النموذج التسلطي، ويرى أنه يتمثل في محاصرة الصراعات دون السيطرة عليها، كما يقول.

ثم ينتقل إلى وضعية أزمة الديمقراطية والعلوم الاجتماعية في مصر، ومحاولة الخروج من إطار التسلطية، عبر صياغة مدخل تأليني يحدد مهام وأولويات علم الاجتماع في مصر لإبعاده عن غربته وعزلته الخائفة.

الورقة الثالثة: «غياب الديمقراطية وإشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي»، للدكتورة سهير لطفي، حيث تطرقت في مناقشتها إلى موضوع الديمقراطية ومضمونها وأثر غيابها على إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي معتبرة «بأن للديمقراطية مضموناً مجتمعيّاً وأن لها محدداتها الأساسية، وهي السياق والحدث الاجتماعي، والإيديولوجية، ودرجة وعي ونضج أفراد المجتمع بعمليات التغيير وبالمشاكل التي يفرزها الواقع الاجتماعي.. فالديمقراطية ليست حقاً قانونياً ولكنها قدرة مجتمعية أساسها النضج والوعي والممارسة، وهدفها في المجتمعات العربية هو مواجهة التغيير الذي يحتاج إلى جهد خلاق واع...» وتحدد سمات أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المتمثلة بسلبيات تجارب التغييرات التي مرّ بها في مراحل تجاربه التنموية المتنوعة، وإلى نوعية الشريحة الاجتماعية ووسائلها التي قادت عمليات التغيير هذه، متطرفة إلى خصوصية البناء الداخلي لمجتمعاتنا المحكومة باستمرار ثقافة العشيرة والطائفة والعلاقات السلطوية بالأسرة. وتخرج بمناقشتها بالمحصلة التالية:

أ - لغياب الديمقراطية الأثر السلبى في تحديد نوعية ومضمون العلاقات بين الباحثين.

ب - الديمقراطية والدراسات الاجتماعية لا يتم تنفيذها

العربي ومشكلاته الخاصة به، وتأخذ بدورها خصوصية القيم الروحية فيه، وفي هذا المنحى، يشير إلى أن القدماء لم ينقلوا التراث نقلاً « آلياً » بل حاولوا ان يتملوه، فقدموا مبادئ جديدة ومناهج مبتكرة في أعمالهم، ساهمت في معالجة تحدياتهم ومشاكلهم، لهذا، يرى أن العلوم الاجتماعية بدراستها للتراث الاسلامي عليها أن تحدّد وجه الدراسة في هذا التراث (التراث الديني العقائدي - التشريعي - التراث الحضاري أو الثقافي)، ويعتبر أن الإسلام، هو في النهاية تراث إنساني شامل.

وفي ملحق هذا المحور الذي يتناول « التراث »، يلاحظ الأستاذ محمد هاشم عبدالله، أن المعالجات والمناقشات وبأكثريتها التي تطرقت إلى هذه القضية المهمة، قد ركزت حول « الموقف » من التراث، وليس حول « طبيعته » و« المناهج » للبحث فيه، كذلك لم تشر إلى طبيعة هذا التمايز من حيث المسلمات والمنطلقات بين الحضارة الغربية المسيحية والعربية الإسلامية.

ويبقى من كلمة، لا بد من أن تقال في هذه الندوة، بأنها استطاعت فعلاً، عبر مناقشات الأوراق المقدّمة والمعبرة عن اتجاهات فكرية متنوعة، والمتناولة بعض القضايا المحورية والفرعية التي تلامس بعمق إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، أن تشكل بداية تحول مهمة في مسار ضرورة طرح مشكلاتنا وهمومنا من منظور الرؤية العلمية الناقدة، بهدف تشخيص التناقضات وتحديد أولوياتها، وتكثيف فاعلية العلوم الاجتماعية، في الوطن العربي، على المستوى النظري والتطبيقي، لتستطيع هذه العلوم من المساهمة في تطوير مجتمعاتنا ودفعها من جودها باتجاه مسار تطورها الطبيعي، وتفجير مكنّاتنا وطاقتنا الحية لمواكبة التطور واتجاهاته الأساسية.

ويرى أن التقصير نحو التراث، وخاصة ميدانه الديني، مرهون بالمشتغلين بهذه العلوم، ولهذا يدعوهم إلى الاهتمام بدراسة الكتب السبوية من حيث هي دعوات للإصلاح وللتغييرات الاجتماعية، كما يقول، لهذا يرى بأن التراث لا يشكّل سبباً من أسباب القصور، متوقفاً في رؤيته الخاصة لقضية التراث عند حدود القرآن الكريم.

الثانية: « نحن ... بين الموروث والوافد »، للأستاذ طارق البشري، حيث يتطرق إلى هذه المواجهة التاريخية المستمرة بين التاريخ العربي الإسلامي، وبين الحضارة الغربية المسيحية، التي ابتدأت معالم المواجهة تبرز مع التغلغل السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري للغرب مع مطلع القرن التاسع عشر، هذه المواجهة برأيه، انعكست على المفكرين والباحثين ودفعتهم للتفتيش والدراسة عن مكامن القوة في الغرب ومواطن الضعف في واقنا، للعمل على تلافيتها، ويعتقد بأن الذي نسميه « تراثاً » ليس شيئاً بعيداً وخارجاً عن « ذاتنا »، وليس أمرنا معه أمر « اختيار » كما يقول، ويلاحظ في هذا الاتجاه، أن جمود فكرة « التراث » مع واقنا المعاش، يقابله جمود هذا « الوافد » كذلك، ويقترح عبر تطرقه لموضوع الديمقراطية، لضرورة الاختيار في مدى ملاءمة صيغها ومضامينها « الوافدة » مع واقنا وحركة صيرورته المعاصرة، مشدداً على فكرة إصلاح الفكر الديني والاشتراكية.

الثالثة: « التراث الإسلامي وإشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي »، للأب الدكتور جورج قناتي، حيث تطرق إلى إشكالية العلوم الاجتماعية، معتبراً أنه من الخطأ إدخالها ضمن إطار العلوم الطبيعية، لأنها تتسم بالتخمينية بسبب نتائجها النسبية، ودعا في مناقشته إلى ضرورة وجود العلوم الاجتماعية المختصة بقضايا الوطن